



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

أحسن الأقوال للتخلص من محذور الفعال

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشيرنبلالي)

٢٥٩

٢٥٩

كِتَابُ الْإِيمَانِ

الرسالة الثالثة والعشرون

أحسن الأقوال للتخلص عن

مخطويع الفعالت تاليف

العالم العلامة حسن

الشرنبلالي الحنفى

عفى الله تعالى

عنه بيمينه

وكرم

امنى

أ

١٩١٣

١١

٢٦٧٥٢

١١

تنقيح

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي شرع الدين حنيفا وازال به اصرا
 واجزل لمن عمل به ثوابا واجرا وجعل التخليص من
 موجب حلف لا يرضاه بايسر قول دون فعل
 وعناه كما جعل مع العسر يسرا والصلاة والسلام
 على صفوته من خيار خلقه المحافظ على مراقبته سرا
 وجهرا وعلى اله واصحابه الذين امدهم بالعناية واولام
 عزاء ونصرا وبعد فيقول حسن الشربلاني قاضي
 الله عليه انعامه على التوالي ورزقه من الآخرة للوقوف
 بذوى المعالي هذه تحفة لكل الرجال سميتها احسن
 الاقوال للتخلص عن محظور الفعالي جوا بالحادثه
 امرني به مولانا ولي الامر وسطرته لك لاظهار احكام
 الشريعتي بهذا العصر وهذه صورة السؤال الذي
 ملخصه انه حلفا عسكرا بمصر على جماعة منهم اخرون
 من مصر انهم لا يرجعون فيمكنوهم من الدخول لمصر
 ثم ورد امر بدخولهم لمصر من مولانا السلطان
 محمد بن السلطان ابراهيم نصره الله وادام عزه
 وحفظ دولته وبلغه اماله واوجد دريته لداوم
 نصرة الدين وقوة عزاهل الشريفة المطهرة عن
 الضلال وطريقة المخالفين الى يوم الدين يوم يقوم
 الناس لرب العالمين فهل من مخلص وما الحكم في
 هذه الحادثه اقتونا ما جورين
واجبت بما نصه

الحمد

الحمد لله ما سخ الصواب يكون برالمخالفين حاصلا
 بقولهم للمندكورين لا تمكثكم من الدخول لمصر
 فلا حث عليهم بالدخول بعده كما نص عليه قاضي
 خان وغيره انتهى الجواب **وهذه عبايح**
 امثنا التي اشترانا اليها لتطمين قلوب ذوي الالباب
قال قاضي خان رحمه الله في فتاواه رجل
 حلف ان لا يدع فلا نا يدخل هذه الدار فان كانت الدار
 للمخالف فتمنع بالقول ولم يمنع بالفعل حتى دخل حنث في
 يمينه ويكون شرط بره المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق
 وان لم يكن الدار للمخالف فتمنع بالقول دون الفعل حتى دخل
 لا يكون حانثا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يدع فلا نا
 يمر على هذه القنطرة فتمنع بالقول يكون بارا لانه لا يملك
 المنع بالفعل انتهى وقال الكمال بن الهمام في فتح القدير
 شرح الهداية حلف لا اترك فلا نا يفعل كذا كلامه اي
 كقوله لا يبرهن هنا ولا يدخل يبر بقوله لا تفعل لا يخرج
 لا امتراطعه او عصاه انتهى وفي العمدة لوقال لا ادع
 فلا نا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكا له فالمنع بالقول
 وفي الملك بالقول والفعل كذا في البحر الرائق شرح الكنز
 للعلامة ابن نجيم رحمه الله وفي الخلاصة حلف لا يدع فلا نا
 يدخل هذه الدار اذا كان لا يملك الدار فتمنع بالقول وان
 يملكها فتمنع بالقول والفعل جميعا الكلز في الفتاوى انتهى
 وفي النزاهة لا يدع يدخل هذه الدار ان لا يملك فعلى
 النهي وان كان يملك فعلى النهي والمنع قال لابنه الكبير ان

رات

تركك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب الهداية وفيه رجل اجر داره من رجل سنة ثم قال والله لا اتركك في دارى فاذا قال له اخرج عن دارى فقد برز يمينه لانه لم يتركه حيث امره بالخروج رجل حلف لا يدع فلا يادخل هذه الدار فان كان لا يملك هذه الدار منع بالقول لا يحنث وان كان يملكه حنث لانه اذا لم يملكه فمنعه بالقول واذا ملكه منعه بالقول والفعل جميعا انتهى وفي الفتاوى الصغرى والفتاوى الكبرى اجر داره سنة ثم حلف وقال للمستاجر لا اتركك في دارى فاذا قال له اخرج من دارى فقد برز يمينه انتهى اقول لان عقد الاجارة منعه من اخراجه بالفعل لان المالك للدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة فهو كاجنبي حينئذ اليه يرشد اليه قوله عقبه ولو حلف لا يدع فلا يادخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النهى والمنع جميعا انتهى ومثله ولو كان لا يقدر على المنع يعنى بملكه الدار ومنفعتها فهو على النهى والمنع جميعا انتهى ومثله في الفيض للبرهان الكركي وفي القنية رقم للوبري فقال حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب ينكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلغظ باللسان انتهى واقول في قوله والساكن ظالم غالب اشارت الى انه ليس متاجرا فاذا لم يمكنه اخراجه فاليسر بالتلغظ باللسان وهذا يفيد اطلاق ما تقدم عن الخلاصة

وعبرها

وعبرها من ان الملك انما يلزمه الاخراج بالفعل ولا يكفيه القول محله ما اذا قدر اما اذا لم يقدر لظلم الساكن فيكفيه القول للبر ويكفيه كلام قاضي خان فيما ذكرناه عنه ونصه ويكون بشرط بره اى المالك المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق انتهى فتلخص لنا من هذه النقول الصريحة المعتمدة المحترمة الصحيحة اتفاق ائمة مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة ورحمهما الله تعالى على بر الخالفين بمجرد قولهم لا نمكنكم من الدخول لمصر وليس عليهم المنع بالفعل ولا دخل في الحكم بعدم الحنث للاكراه ولا للاسقاط في ذلك للدخول لان الاكراه لا يعد الحنث كما هو مقرر في المذهب وانما الحكم المسطور في هذه القضية نظره لملك المكان وعدمه فيسقط الحكم بموجبيه وتلخص ايضا في مسألة المالك للدار اذا اجرها وحلف ليخرجن المستاجر يكون كاجنبي عنها يبر بالقول واذا لم يوجرها فبرك بالفعل ان قدر عليه والا فبالقول كما تقدم وقد نظمه قاضي القضاة العلامة ابن الشحنة في شرح منظومة ابن وهبان فقال
 واخرج من دارى اليوم ثم لم يطبق ذا
 لظلم الشخص باللفظ برروا
 والله سبحانه اعلم
 وقد نظمت المسئلة الحادثة وجوابها من
 بكرة فقلت

ولو حلف الفرس ان لا يمكنوا طريدا الى مصر فعا دوسثروا
 فببقول دون فعل علوابه ، منعناكم عنها فلاحتت يصدر
 لان الخالفين يبرون فلا يجثون بمجد دقولهم لا وليك
 لا تدخلوا مصرنا ولا نمكنكم تمكثون ولا يحصل الاطاعة
 امر مولا السلطان نصره الله ترغيبا للشيطان واخذادا
 للفتنة التي هي نائمة لعن الله من ايقظها في كل زمان
 والله الموفق بمنه وكرمه وله الحمد على جزيل نعمه
 تجرت في انتها محرم سنة الف اثنين وستين ختمت
 بخير وقد منعوا من دخولهم المصير في هذه السنة
 ثم في مبداسنة ثلاث وستين صحت البشارة وعادوا
 صحبة محمد باشا ودخلوا منازلهم بمصر كما امر
 مولا السلطان نصره الله وقد افتيت بان الخالفين
 قد بروا بما كان في مبداسنة اثنين وستين من
 المنع فلا احتياج لشيء بعده لا من

قول للمنع ولا فعل لا انحلال

اليمين بما سبق والحمد لله

رب العالمين وصلى

الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه

وسلم

امين

امين

